

Distr.
GENERAL

A/50/416
8 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٧٢ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد (انظر المرفق الأول) وتقرير مجلس أمناء المعهد (انظر المرفق الثاني).

المرفق الأول

تقرير مدير معهد الأمم المتحدة
لبحوث نزع السلاح

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|---------------|----------------|--|
| ٣ | ٢ - ١ | أولا - مقدمة |
| ٣ | ٧ - ٣ | ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه |
| ٤ | ٥١ - ٨ | ثالثا - الأنشطة الجارية |
| ٤ | ١٨ - ٩ | ألف - عدم الانتشار |
| ٦ | ٢٦ - ١٩ | باء - نزع السلاح وحل المنازعات |
| ٨ | ٣٧ - ٢٧ | جيم - مسائل الأمن الإقليمي |
| ١٠ | ٤٠ - ٣٨ | دال - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح |
| ١١ | ٤٦ - ٤١ | هاء - برنامج الزمالات والتدريب الداخلي |
| ١٢ | ٥١ - ٤٧ | واو - دائرة قاعدة البيانات المحاسبة للمعلومات والوثائق |
| ١٣ | ٥٦ - ٥٢ | رابعا - المشاريع المنجزة |
| ١٣ | ٥٢ | ألف - السياسات النووية في شمال شرق آسيا |
| ١٣ | ٥٣ | باء - العلاقات عبر الأطلسية والأمن الدولي |
| ١٣ | ٥٤ | جيم - إزالة الأسلحة الكيميائية وحظرها |
| ١٤ | ٥٥ | دال - تتبع الفضائي بواسطة التكنولوجيا الرفيعة |
| ١٤ | ٥٦ | هاء - الاستخدام المزدوج للسواتل |
| ١٤ | ٥٩ - ٥٧ | خامسا - المنشورات |
| ١٦ | ٦١ - ٦٠ | سادسا - العلاقات الخارجية |
| ١٦ | ٦٤ - ٦٢ | سابعا - الخلاصة |

أولا - مقدمة

١ - إن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح هو مؤسسة بحثية مستقلة في إطار الأمم المتحدة. وقد أنشأت الجمعية العامة هذا المعهد بقرارها ٨٣/٣٤ ميم، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ لاجراء بحوث مستقلة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

٢ - والتقارير الحالي مقدم الى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٦ من قرارها ١٤٨/٣٩ حاء المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، والفقرة ٦ من قرارها ٦٢/٤٥ زاي المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، اللتين دُعي فيهما مدير المعهد الى تقديم تقارير سنوية الى الجمعية العامة عن الأنشطة التي يضطلع بها المعهد. وهذا التقرير هو عن الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٤ الى حزيران/يونيه ١٩٩٥ (للاطلاع على التقارير السابقة عن أنشطة المعهد، انظر: A/38/475، المرفق؛ A/39/553، المرفق؛ A/40/725، المرفق؛ A/41/676، المرفق؛ A/42/607، المرفق؛ A/43/686، المرفق؛ A/44/421، المرفق؛ A/45/392، المرفق؛ A/46/334، المرفق؛ A/47/345، المرفق؛ A/48/270، المرفق؛ A/49/329، المرفق).

ثانيا - تنظيم العمل وأساليبه

٣ - يعتمد معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لتنفيذ برنامج بحوثه، اعتمادا شديدا على العقود القصيرة الأجل المتصلة بالمشاريع. وفي إطار برنامج البحوث المعتمد، يستأجر المعهد خدمات خبراء أفراد أو منظمات بحوث، أو يقيم تعاونا معهم. وهو يتصل بمن يرى أنه مؤهل للعمل في مشاريع البحوث التي يقوم بها، ويحدد إطار البحث، ثم يستعرض المخطوطات قبل نشرها وتوزيعها. وللمساعدة في تنفيذ مشاريع البحث، يتم تشكيل أفرقة من الخبراء لكفالة استخدام ونهوج متعددة الاختصاصات، مع مراعاة مختلف المدارس الفكرية، ويستفيد المعهد على نحو كامل من خدمات الأمم المتحدة لأغراض التنسيق والاقتصاد والفعالية من حيث التكلفة.

٤ - ويسمح نظام التوظيف هذا باللجوء إلى الخبراء ذوي الشهرة الموجودين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على السواء والاستفادة منهم. كما يسهم في جهود المعهد الرامية الى توسيع صلاته مع سائر مؤسسات البحوث وفرادى الخبراء من جميع أنحاء العالم وفقا للمادة الثانية - ٣ من نظامه الأساسي، التي تشترط أن يتم تنظيم المعهد "بطريقة تكفل المشاركة فيه على أساس سياسي وجغرافي منصف".

٥ - ولتعزيز إنتاجية أبحاث المعهد، وقدرته على مؤازرة الأعمال التي يتم الاضطلاع بها في أماكن أخرى، لا بد من زيادة عدد الموظفين الأساسيين في جنيف. وفي حين أن عددهم ينبغي أن يبقى صغيرا، فإن العدد الأمثل لمعهد من هذا النوع لم يتم التوصل إليه بعد. ويبذل المعهد جهودا كبيرة لجمع الأموال اللازمة لهذا التوسع. ويمثل "برنامج نزع السلاح وحل المنازعات"، الذي يقوم على أساس توظيف عدد اضافي من الموظفين في جنيف، خطوة في هذا الاتجاه.

٦ - وتشكل التبرعات التي تقدمها الدول والمنظمات العامة والخاصة مصدر التمويل الرئيسي لأنشطة المعهد. ويجري وفقا لأحكام النظام الأساسي للمعهد تقديم إعانة مالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة لمواجهة التكاليف المتعلقة بمدير المعهد وموظفيه.

٧ - وخلال الفترة المستعرضة، تعهدت البلدان التالية بتبرعات للصندوق الاستئماني للمعهد، أو دفعتها بالفعل، وتستخدم هذه التبرعات لتمويل برنامج عمل المعهد لعام ١٩٩٥: الأرجنتين، اسبانيا، استراليا، المانيا، جمهورية كوريا، جنوب افريقيا، سري لانكا، سويسرا، الصين، فرنسا، فنلندا، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان. وقدمت المؤسسات التالية هبات الى المعهد: مؤسسة فورد، مؤسسة ماك آرثر، مؤسسة وينستون، معهد الولايات المتحدة للسلم. وقد أصبحت قائمة البلدان المتبرعة أطول من ذي قبل. ويعود قدر كبير من نمو ميزانية المعهد أيضا الى زيادة دعم المؤسسات له. ويغتنم المعهد هذه الفرصة كي يعرب عن امتنانه لهذه البلدان والمؤسسات على تبرعاتها.

ثالثا - الأنشطة الجارية

٨ - كان برنامج البحوث الذي اعتمده مجلس الأمناء في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٤، يتضمن ثلاثة عناوين رئيسية هي: دراسات عن عدم الانتشار؛ وعمليات نزع السلاح وحل المنازعات؛ ومسائل الأمن الإقليمي. ويقوم المعهد في الوقت الحاضر بتركيز موارده حول هذه البنود البحثية.

ألف - عدم الانتشار

٩ - كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - الموقعة في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨، والنافذة منذ ١٩٧٠ والممددة الى أجل غير مسمى في ١٩٩٥ - صفقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة. ولا تزال اعتبارات المعاهدة تدور حول التمييز بين "الحائزين" و "غير الحائزين". على أن هناك اليوم منظورا آخر لمسائل عدم الانتشار: فقد نشأت مصلحة مشتركة واسعة النطاق في تجنب مزيد من عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتبر "قائمة الدول الأعضاء" في معاهدة عدم الانتشار - التي يبلغ عددها ١٨٠ دولة تقريبا - شهادة على ذلك. وكذلك الحال بالنسبة إلى مشاكل سرقة المواد النووية وتهريبها: ومن المصلحة العامة أن تكبح الصفقات غير المشروعة في المواد الانشطارية. وفي الوقت نفسه، يعمل الراعي الرئيسي للمصالح المشتركة - الأمم المتحدة - بصورة أفضل مما كان يعمل أثناء الحرب الباردة. ويتسم منظور "المصالح المشتركة" بالنسبة لمعهد تابع للأمم المتحدة، بأهمية خاصة في اختيار دراسات عدم الانتشار واجرائها.

١٠ - وفي ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، نظم المعهد ندوة ليوم واحد بالتعاون مع مجموعة أكسفورد للبحوث (المملكة المتحدة) بصدد مستقبل نظام عدم الانتشار النووي. وقدم المشاركون في هذه الندوة مساهمات

الى عدد مزدوج من "الرسالة الإخبارية للمعهد"، خُصص لمؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض وتمديد المعاهدة (العددان ٢٦/٢٧، حزيران/يونيه - أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

١١ - توجب المادة السادسة من المعاهدة على الدول الأطراف "... أن تتابع بحسن نية المفاوضات بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق الأسلحة النووية في تاريخ مبكر...". وقد كان المفهوم من هذا الالتزام دائما الإشارة الى ثلاثة تدابير محددة هي: الحظر الشامل للتجارب النووية؛ ومنع انتاج المواد الانشطارية بغرض صنع الأسلحة؛ والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٢ - ونشر المعهد بصدد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دراسة عن الرصد من الفضاء الخارجي (العدد ٣٢، ١٩٩٤). ومع أن الرصد بواسطة السواتل ليس من الأساليب والاجراءات الرئيسية للتحقق التي يجري التفاوض حولها حاليا، فقد يكون له دور يؤديه في فترة لاحقة. وبإمكانه أن يوفر شيئا لا يمكن مطلقا للوسائل الزلزالية وغيرها أن تفعله: هو الإنذار المسبق، الذي يتيح للسياسة والدبلوماسية فرصة وقف الاختبارات الجوفية التي تكون قيد التحضير.

١٣ - ووافق مؤتمر نزع السلاح، في مطلع عام ١٩٩٥، على ولاية التفاوض بشأن اتفاقية لمنع انتاج المواد الانشطارية (مع الاتفاق على عدم الاتفاق - حتى إشعار آخر - على مسألة المخزونات منها). وتعرضت وثيقة للمعهد أعدت عن هذا الموضوع لتحديد مختلف عناصر الاقتراح وما يواجهه من مشاكل (العدد ٣١، ١٩٩٤).

١٤ - ولا يزال المعهد مستعدا لتقديم إسهام آخر بشأن الضمانات الأمنية، إذا ما أوحى التطورات بملائمة ذلك.

١٥ - هل يمكن أن يكون هناك معيار لانتشار الأسلحة النووية بدون أن يكون ثمة معيار لحيازة الأسلحة النووية؟ فحتى الآن لا تقدم الوثائق أية إجابة واضحة. على أنه سيكون من الصعب دوما القول بأن ما هو مفيد لقلّة لا يمكن إلا أن يكون غير ذي موضوع أو مؤديا الى عكس الأثر المطلوب لجميع الآخرين. ولا شك في أن تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار - التي تلزم جميع الأطراف بالعمل على القضاء على الأسلحة النووية - لا تزال مادة أساسية. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، نشر المعهد وثيقة بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وما بعدها" (العدد ٣٠، ١٩٩٤)، نوقشت فيها احتياجات وأساليب مزيد من نزع السلاح النووي ما بعد معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (ستارت الثانية).

١٦ - ومع تباطؤ الأنشطة النووية المضطلع بها لأغراض عسكرية، وزوال عمليات المراقبة الصارمة والآثار الضابطة للحرب الباردة، نشأت مشاكل جديدة لهجرة الأدمغة العسكرية وسرقة المواد النووية. وكان من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي تفاقم هذه المشاكل. ولم يبق لهذه التحديات الجديدة أية صلة بالصفقة الأصلية بين "الحائزين" و "غير الحائزين". ومن المصلحة العامة في عدم الانتشار اتخاذ تدابير احترازية

ضد السرقة والتهريب والفضى النووية، ومنعها عندما تحصل. وقد أُعدت وثيقة عن هجرة الأدمغة العسكرية والتهريب النووي من الاتحاد السوفياتي السابق (العدد ٣٥، ١٩٩٥، يصدر قريبا).

١٧ - ويعد المعهد حاليا تقريرا وتقييما لمؤتمر ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها بالتعاون مع "مركز ماونتباتن" التابع لجامعة ساوث هامبتون (المملكة المتحدة)، وبالتشاور مع السيد جايناثا دانابالا، المدير السابق للمعهد ورئيس المؤتمر.

١٨ - ولا تقتصر دراسات عدم الانتشار التي يضطلع بها المعهد على المسائل النووية. وفي إطار مشروع بناء الثقة والحد من الأسلحة في الشرق الأوسط، يقوم المعهد حاليا بالنظر في الاقتراحات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في هذه المنطقة. وهناك بند آخر هام يعنى بمبادئ توجيهية لعمليات نقل التكنولوجيا المزدوجة الاستخدام، التي توفق على نحو أفضل بين أهداف التنمية والأمن. وقد قام المعهد في الماضي بدراسة في هذه المواضيع، وهو يخطط لإجراء مزيد من الدراسات في هذا المجال، في الفترة المقبلة.

باء - نزع السلاح وحل المنازعات

١٩ - يجري المعهد، اعتبارا من خريف ١٩٩٤، دراسة رئيسية عن فائدة وطرائق نزع سلاح الأطراف المتحاربة كعنصر من الجهود المبذولة لحل المنازعات داخل دولة ما.

٢٠ - ويتركز المشروع على العلاقة بين نزع السلاح وحل المنازعات. وهو يستهدف القيام بدراسة منهجية لعنصر نزع السلاح في عملية إدارة المنازعات التي تدعمها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وليس الهدف مجرد جمع بيانات دقيقة عن القدرات المكتسبة إلى اليوم، بل هو أيضا استحداث مفاهيم أفضل وسياسات أحسن لإجراءات الأمن الجماعية، دعما لنزع السلاح وحل المنازعات.

٢١ - وينقسم هذا المشروع إلى أربع مراحل، يساعد كل منها المراحل اللاحقة:

(أ) إعداد وتوزيع وترجمة استبيان الممارسين في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح والتسريح أثناء عمليات حفظ السلام؛

(ب) إعداد دراسات حالة لعمليات السلم التي كانت فيها مهام نزع السلاح جزءا هاما من المهمة الأوسع؛

(ج) تنظيم سلسلة من جلسات الخبراء الإعلامية يديرها القادة الميدانيون، وحلقات عمل عن المسائل السياسية؛

(د) نشر وثائق السياسات المتعلقة بمسائل فنية تتصل بالعلاقات بين نزع السلاح أثناء عمليات حفظ السلم وإدارة المنازعات وتسويتها النهائية.

٢٢ - وكانت المرحلة الأولى من المشروع تشمل صياغة "استبيان الممارسين". وفي ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمع رسميون عسكريون ومدنيون من الأرجنتين والنمسا وفرنسا والسويد والولايات المتحدة الأمريكية في جنيف، لتقديم التوجيه بشأن إعداد هذا الاستبيان. وتم طبع الاستبيان باللغتين الانكليزية والفرنسية، وجرى توزيع ٢ ٠٠٠ نسخة منه في ٣٠ بلدا. ويجري حاليا إعداد قاعدة بيانات تتضمن المعلومات التي جمعها الاستبيان لكي يتمكن المستخدمون الخارجيون من الانتفاع بها بسهولة.

٢٣ - وساعدت مجموعة صغيرة من الضباط العسكريين ذوي الخبرة في مجال حفظ السلم موظفي المشروع في ترجمة ردود الاستبيان. وتم تعيين ضباط من الأرجنتين وفنلندا وجنوب أفريقيا لمدة أربعة أشهر لكل منهم. وقد وضعت حكومات هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أيضا خبراء عسكريين تحت تصرف المعهد.

٢٤ - ودراسات الحالة هي التالية: قوة الأمم المتحدة للحماية (يوغوسلافيا السابقة)، وعملية الأمم المتحدة في الصومال وفرقة العمل الموحدة، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا وسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى وفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال (ناميبيا)، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في موزامبيق وليبريا وهايتي وعملية الكمنولث في روديسيا لعام ١٩٧٩. يجري كلا من دراسات الحالة باحث مبتدئ، بتوجيه مرشد خارجي وموظفي المشروع والباحثون المبتدئون هم طلاب في السنة الدراسية الأخيرة، إعدادا للدكتوراه، أو فنيون أصغر سنا هم في بداية حياتهم العملية. وبذا نرى أن المشروع يتضمن عنصرا تدريبيا. وسيجري نشر الدراسات كوثيقة للمعهد، وتمثل هذه الدراسات تحليلا متعمقا لعناصر نزع السلاح في كل من عمليات السلم هذه.

٢٥ - وسينظم المشروع عددا من حلقات العمل. وفي الفترة المشمولة بالاستعراض، عقدت في جنيف حلقة عمل، موضوعها الأسلحة الخفيفة والمنازعات الداخلية، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واستكشف هذا الاجتماع توافر الأسلحة الخفيفة وسمات المنازعات الداخلية، وناقش سبل مراقبة وتقييد تدفق الأسلحة الخفيفة الى مناطق النزاع. وتم، بالتعاون مع مركز شؤون نزع السلاح في نيويورك، نشر وثيقة للمعهد عن هذا الموضوع (العدد ٣٤، ١٩٩٥). وستعقد حلقتا عمل غير هذه، في فنلندا ومالطة، في النصف الثاني من عام ١٩٩٥.

٢٦ - أما المرحلة التالية للمشروع، فستكون إعداد سلسلة من الوثائق الموضوعية عن الأسلحة الخفيفة والنزاع الداخلي في أفريقيا الجنوبية؛ واختلاف النظرات الوطنية الى حفظ السلام، وتنفيذ السلام و "المنطقة الرمادية" بينهما؛ وتدريب ذوي الخوذ الزرقاء على عمليات نزع السلاح؛ ونزع السلاح بالتراضي

ضد نزع السلاح القسري؛ والحدود النوعية للولاية؛ وما لنزع السلاح من جوانب إعلامية وجوانب تتصل بالاستخبارات في إطار عمليات حفظ السلام. وسيكون الناتج النهائي مجموعة من الوثائق المتصلة بالسياسات، مبنية على مختلف المدخلات التي رفدت المشروع: الاستبيان ودراسات الحالة وحلقات العمل والوثائق الموضوعية وقاعدة البيانات.

جيم - مسائل الأمن الإقليمي

٢٧ - في الوقت الحاضر، يكرس المشروع الرئيسي للأمن الإقليمي، الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، لبناء الثقة ولتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط. وقد بدأ هذا البرنامج في منتصف عام ١٩٩٤ وكان مخططاً، في الأصل، لفترة سنتين.

٢٨ - ويتمحور هذا المشروع حول المبادئ الأساسية الاستراتيجية للأمن التعاوني. ومفهوم الأمن التعاوني - الذي وضع في التسعينات وهيئاً لحقائق ما بعد الحرب الباردة - يركز على درء التهديدات أكثر من تركيزه على التحضير لمواجهةها. ومن هنا أهمية بناء الثقة. وأساس التعاون هو، من وجهة العسكرية، القبول والدعم المتبادلان للدفاع عن إقليم الوطن باعتباره الهدف العسكري الوطني الوحيد، وإخضاع الإسقاطات المتعلقة بالقوة لقيود التوافق الدولي. فهناك إذن علاقة وثيقة بين الأمن التعاوني والدفاع غير الهجومية. ومن شأن إطار الأمن التعاوني المهياً تهيئة تامة أن يشمل أحكاماً للأمن الجماعي تشكل ضماناً متبقياً في حالة العدوان.

٢٩ - وقد بدأ المشروع سلسلة من دراسات الخلفية كان الغرض منها تبيان ما في المنطقة من خصائص ومشاكل ونزاعات محددة تبرر اتخاذ تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة. وأعدت ورقات عن تصورات الخطر المخيم على البلدان تشمل إسرائيل وجيرانها. وقيد الإعداد الآن ورقة مماثلة عن شمال أفريقيا وبلدان الخليج. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عقدت في أنطاليا، تركيا، حلقة عمل لدراسة واستعراض عدد من مشاريع الورقات.

٣٠ - وهناك دراسة خلفية أخرى تعالج العلاقة بين الدول والأنظمة والجهات الفاعلة دون الوطنية في الشرق الأوسط. وقد جرى التكليف بهذه الدراسة لتسهيل النظر في الطريقة التي يمكن بها إرساء تدابير بناء الثقة والأمن على أفضل وجه في السياسات المحلية. ويبين تحليل تصورات الخطر المخيم على البلدان، بوضوح، أن القلق الأساسي الذي يساور بعض البلدان هو القلق بشأن الاضطرابات الداخلية ذات الطابع الاجتماعي - الاقتصادي، أو الوطني/الإثني، أو السياسي.

٣١ - وتشكل ورقة الخلفية الثالثة من تجميع للاتفاقات والصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بتدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، والقيود المفروضة حالياً على عمليات نقل الأسلحة إلى المنطقة. ويتضمن الفهرس الصكوك المنطبقة بين دول المنطقة؛ والصكوك التي تنطبق في المنطقة، وإنما

اعتمدها دول تقع خارجها، من طرف واحد أو في إطار تعدد الأطراف؛ والأنظمة الدولية المنطبقة في الشرق الأوسط.

٣٢ - وينبغي، لنجاح أي نظام للأمن الإقليمي، أن يكون مستندا إلى مجموعة متفق عليها من المبادئ التي تحتفظ بصلاحياتها مع مرور الوقت. ولذلك تناقش، في المشروع، المبادئ المنطبقة على العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. ويستوحي المشروع، ليكون مفيدا ما أمكن، الفريق العامل المعني بتحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، المنبثق عن عملية مؤتمر مدريد للسلام. ويفترض في المبادئ التي يستند إليها مشروع المعهد أن تكون مطابقة للمبادئ التي يصوغها فريق تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، أو غيره ضمن عملية السلام.

٣٣ - وثمة مسألة أخرى ذات أهمية رئيسية تتعلق بالتعريف الجغرافي للشرق الأوسط. فلطالما استخدمت تعاريف مختلفة لأغراض مختلفة. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يكون مجال التطبيق في المناطق الخالية من أسلحة التدمير الشامل مجالا واسعا يشمل جمهورية إيران الإسلامية، في الشرق، وبلدان شمال أفريقيا، في الغرب. وقد أعدت ورقة تناقش رسم الحدود الجغرافية للمنطقة والخيارات التي يمكن النظر فيها لأغراض تحديد الأسلحة. وسينظر، بالتزامن مع ذلك، في اتخاذ تدابير ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المجموعات الفرعية الأصغر للبلدان. وفي الممارسة، يجب أن تهيأ تدابير بناء الثقة والأمن بحيث تناسب مختلف دوائر المشاركة.

٣٤ - وفي ٢٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥، عقدت في جنيف حلقة عمل للتداول في مشروع ورقة عن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. واستمع المجتمعون في الحلقة إلى مشتركين من الشرق الأوسط ومن بلدان أخرى، وإلى ممثلين عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستنشر المخطوطة المنقحة بصفة تقرير للمعهد، مستمد من المشروع، في خريف عام ١٩٩٥.

٣٥ - وفي أوروبا، كانت الدول المحايدة وغير المنحازة تلتزم مواقف الدفاع غير الهجومي قبل وقت طويل من وضع هذا المفهوم ومناقشته في إطار التحالف خلال الثمانينات. وقد أحرزت نجاحا لا بأس به في نظام يتسم باختلالات كبيرة كانت في غير صالحها. وفي الشرق الأوسط، ستكون الاختلالات في الموارد وأوجه التباين العسكري واسعة النطاق وكثيرة ضمن المستقبل المنظور. فبالنسبة إلى الدول الضعيفة، قد لا يكون هناك بديل عسكري أفضل من مواقف الردع القائم على النهي والموجه، حصرا، نحو الدفاع عن أراضي الوطن والمفني إلى زيادة تكاليف العدوان إلى أقصى حد ممكن. وبالنسبة إلى الدول القوية أيضا، يمكن أن تؤدي إعادة التشكيل الموجهة نحو التقليل من أشكال الدفاع الهجومي إلى تعزيز الاستقرار، وبالتالي أن تحقق مصلحة مشتركة. ويضطلع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، مع شبكة الدفاع غير الهجومي التي يديرها مركز بحوث النزاعات والسلام التابع لجامعة كوبنهاغن، بدراسة للشروط الأساسية لإجراء إعادة التشكيل باتجاه دفاع غير هجومي في المنطقة، وفي طرائق إجراء إعادة التشكيل هذه.

٣٦ - ويمكن العمل على اتخاذ تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي سواء بسواء. وفي هذا الصدد، يراعي المعهد اعتبارات تحديد الأسلحة والأمن الإقليمي، وسيدرس بنفسه بعض خيارات تدابير بناء الثقة والأمن. وفي خريف عام ١٩٩٥، ستعقد في "مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية"، في أبوظبي، حلقة عمل بشأن تصورات الخطر وبناء الثقة وتحديد الأسلحة.

٣٧ - ولأغراض المشروع، أنشأ المعهد فريق خبراء مؤلفا من ٢٠ عضوا تقريبا، معظمهم من الشرق الأوسط. واجتمع الفريق للمرة الأولى في مالطة في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وعقد الاجتماع الثاني في أنطاليا، تركيا، بالاقتران مع حلقة العمل المعنية بتصورات الخطر، التي عقدت هناك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (انظر الفقرة ٢٩). وعقد الاجتماع الثالث في لوند، السويد خلال الفترة من ١ إلى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ومن المعتزم عقد الاجتماع الرابع والأخير في اسبانيا في أوائل عام ١٩٩٦.

دال - الرسالة الإخبارية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

٣٨ - استمر إصدار الرسالة الإخبارية للمعهد كوسيلة لمواصلة وتطوير التعاون مع معاهد البحث العاملة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي والميادين الأخرى ذات الصلة، وفيما بين هذه المعاهد، وكسبيل لتقديم المعلومات إلى جهات أخرى.

٣٩ - وإثر صدور العدد ٢٥ من الرسالة الإخبارية للمعهد، بشأن البحوث في أوروبا الوسطى والشرقية، وقد أعد بالتوازي مع مؤتمر زيورخ المتعلق بالمعاهد والحوار الأمني، الذي عقد في نيسان/أبريل ١٩٩٤، أصدر عدد مزدوج عن مؤتمر ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها (العدد ٢٦/٢٧).

٤٠ - وتعالج الرسالة الإخبارية التالية العدد (٢٨/٢٩) موضوع الألغام البرية المضادة للأفراد. وهذه المسألة ستكون محط الاهتمام خلال مؤتمر استعراض اتفاقية أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لعام ١٩٩٥. وبدعم من هولندا، نشر عدد مزدوج عن هذا الموضوع الذي له أهميته بالنسبة إلى الأحداث الجارية، وذلك قبل الاجتماع الدولي بشأن إزالة الألغام، الذي عقد بقصر الأمم في جنيف خلال الفترة من ٥ إلى ٧ تموز/يوليه، ولمؤتمر استعراض الاتفاقية الذي سيعقد في فيينا خلال الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

هاء - برنامج الزمالات والتدريب الداخلي

٤١ - برنامج الزمالات العادي للمعهد يتيح لباحثين من البلدان النامية المجيء إلى جنيف وإجراء بحوث، في المعهد، حول قضايا نزع السلاح والأمن. كما أن أعمال زملاء الزائرين تدرج ضمن مشاريع الأبحاث الجارية، فهي تشكل مساهمة كبيرة في أنشطة المعهد.

٤٢ - وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، عمل اثنان من الزملاء الزائرين على مشروع يختص بالشرق الأوسط: السيد عبد الحي سيد (الجمهورية العربية السورية)، الذي أعد الورقة السورية عن التصورات الوطنية للخطر، واشترك في الاجتماعات التي عقدناها في إيطاليا؛ والسيد مصطفى كيباروجلو (تركيا)، الذي درس مدى ملاءمة الخبرة المتحصلة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (يوراتوم)، وللوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للمساءلة والمراقبة بشأن المواد النووية، للقيام بعمل التحقق في المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وقد حضر السيد كيباروجلو اجتماع فريق الخبراء الذي عقد في لوند.

٤٣ - ووفد خمسة زملاء زائرين إلى المعهد لإجراء دراسات فردية من أجل المشروع الخاص بالعلاقة بين نزع السلاح وحل المنازعات: السيد كليمنت أديب (نيجيريا)، والسيد ماركوس منديبورو (الأرجنتين)، والسيدة جوليت أوكابايالا (نيجيريا)، والدكتور وانغ جيانوي (الصين)، والسيد باولو فروبل (البرازيل). وبالإضافة إلى الزملاء الزائرين، عمل باحثان مبتدءان - السيدة بربارا ايكفال (سويسرا) والسيد جيريمي جنيفر (المملكة المتحدة) - على دراستين إفراديتين بشأن نزع السلاح وحل المنازعات، لمدة أربعة أشهر لكل منهما.

٤٤ - وبالإضافة إلى برنامج الزمالات، المخصص للباحثين من البلدان النامية، عملت هيلين لي فيبارد (المملكة المتحدة) في المعهد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، إلى جانب متابعتها لاجتماع اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم الانتشار. وهي تواصل العمل للمعهد على المسائل المتصلة بمؤتمر تمديد معاهدة عدم الانتشار. كما عملت السيدة أستريد فورلند (النرويج) في المعهد خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٥، لتعد أطروحتها عن تاريخ الاستخدام المدني والعسكري للطاقة النووية.

٤٥ - وانضم الدكتور كريستيان غلاتسل (النمسا) إلى المعهد في شباط/فبراير ١٩٩٤، لمدة سنة واحدة، بصفة خبير معاون في المشروع الخاص بالشرق الأوسط. وألحقت السيدة كلاوديا كفرنر (النمسا) بالمعهد بصفة موظفة فنية مبتدئة في نيسان/أبريل ١٩٩٥، لمدة سنة واحدة أيضا، لكي تعمل على المشروع الخاص بالشرق الأوسط.

٤٦ - ورحب المعهد بعدة باحثين ومتمرنين داخليين وفدوا من الاتحاد الروسي والأرجنتين وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

واو - دائرة قاعدة البيانات المحاسبة للمعلومات والوثائق

٤٧ - يستمر، بلا انقطاع، تطوير خدمات الإعلام والوثائق المحوسبة التي يقدمها المعهد. وتتابع الآن أربعة سبل عمل: '١' توسيع وتحسين قدرات المعهد الداخلية في مجال أجهزة وبرامج الحوسبة، و'٢' إنشاء روابط مباشرة مع قاعدة البيانات؛ و'٣' التعاون مع سائر المؤسسات الموجودة في جميع أنحاء العالم، و'٤' نشر نسخة جديدة من سجل بحوث نزع السلاح.

٤٨ - وقد اشترى المعهد عددا من الحواسيب وأنشأ شبكة محلية تؤمّن ظروف عمل أفضل للموظفين وللزملاء الزائرين. وهذه المبادرة تحسّن أيضا القدرة التقنية التي يستخدمها المعهد لإعداد منشورات ومواد المؤتمرات التي يصدرها. وعلاوة على ذلك، اتخذت خطوة هامة لإمداد المجتمع الدولي بمعلومات محوسبة عبر البريد الإلكتروني. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، كانت المعلومات المتعلقة بأنشطة المعهد الحاضرة والمقبلة متاحة من خلال "انتر نت". وبالإضافة إلى ذلك، جهزت، على خط مباشر، قاعدة بيانات معهد البحوث (داتاريس) التابعة للمعهد. وهناك قاعدتا بيانات أخريان - قاعدة بيانات "داتاغريمنتس" الخاصة باتفاقات الأمن ومشاريع المعاهدات الدولية، وقاعدة "كيبيسداتا"، الخاصة بالمسائل المتعلقة بعمليات السلام، يمكن أن تتاح مباشرة خلال عام ١٩٩٥.

٤٩ - وعزز المعهد تعاونه مع مختلف المعاهد والمنظمات الموجودة في كل أنحاء العالم، متيحاً الاستفادة من درايته في جمع المعلومات المتعلقة بخدمات الحوسبة في ميدان بحوث الأمن ونزع السلاح. ومن الأمثلة على ذلك: الاتفاق الذي أبرمه مع سويسرا بشأن متابعة المؤتمر المتعلق بالمعاهد والحوار الأمني، الذي عقد في زيورخ في نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومن الأمثلة الأخرى مشاركة المعهد النشيطة في الاجتماعات السنوية للفريق العامل الأوروبي المعني بالمعلومات والوثائق، الذي يستهدف تحسين الارتباط الحاسوبي بين المعاهد والمنظمات ذات الصلة في أوروبا.

٥٠ - وتعد الآن طبعة جديدة من سجل بحوث نزع السلاح الذي يصدره المعهد. ومع أن كمية المعلومات الواردة في هذا المنشور ستكون متاحة على خط مباشر، فالكثير من المؤسسات والأفراد يفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة لجني المنافع من "طريق المعلومات السريع".

٥١ - وقد صمم نظام بيانات المعهد بحيث يمكن توسيعه من خلال تغييرات طفيفة نسبيا - أي إضافة وحدات برمجية وحواسيب مجهزة بذاكرة أوسع ضمن الهيكل الحالي لأجهزة الحوسبة واستخدام البرامج الحاسوبية المتاحة.

رابعاً - المشاريع المنجزة

ألف - السياسات النووية في شمال شرق آسيا

٥٢ - في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤، دعا المعهد إلى عقد مؤتمر إقليمي بشأن السياسات النووية في شمال شرق آسيا، في سيؤول. ومن حيث المبدأ، تشمل المقترحات الخاصة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في المنطقة أبعاد المشكلة الرئيسية: الحالة في شبه جزيرة كوريا؛ والتسلح النووي الصيني؛ وتراكم البلوتونيوم في المنطقة؛ ومستقبل الأسطول الروسي من الغواصات المسلحة بالقذائف التسيارية؛ والتخلص من النفايات المشعة في البحر. ودرس المؤتمر أوجه الترابط بين التدابير العالمية والإقليمية بغية جعلها فعالة أكثر وتضافرية. وقد حررت الورقات، ومعها مقتطفات من المناقشات، لكي تنشر كتقرير من تقارير المعهد.

باء - العلاقات عبر الأطلسية والأمن الدولي

٥٣ - عقد مؤتمر دولي بشأن هذا الموضوع في كاين، فرنسا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. واشترك في هذا الحدث قرابة ٤٠ دبلوماسياً وخبيراً من ١٢ بلداً. وكانت مواضيع المناقشة الرئيسية: تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا؛ والهوية الأوروبية في ميدان الأمن؛ ومستقبل منظمة حلف شمالي الأطلسي والمنظمات الأوروبية؛ والعلاقات عبر الأطلسية في الميدان التكنولوجي. وسينشر تقرير للمعهد يتضمن المساهمات وموجزا للمداولات.

جيم - إزالة الأسلحة الكيميائية وحظرها

٥٤ - نظم المعهد، بالتعاون مع أكاديمية القانون الدولي في لاهاي واللجنة التحضيرية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، حلقة عمل عن "اتفاقية حظر وإزالة الأسلحة الكيميائية: فتح في مجال نزع الأسلحة المتعددة الأطراف". وقد عقد الاجتماع في لاهاي، هولندا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. واشترك زهاء ٤٠ أكاديمياً وخبيراً ودبلوماسياً في المناقشات، التي كرست خصوصاً لمشاكل ومنظورات دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ والمضي في تنفيذها. وكان من المشاكل المحددة التي جرى تناولها: التدابير الوطنية التي ستتخذها الدول الأطراف، والجوانب المؤسسية، ووسائل ضمان الامتثال للاتفاقية من خلال التحقق؛ وردود الفعل في حالة خرق الالتزامات. وستنشر أكاديمية القانون الدولي في لاهاي وقائع هذه الحلقة.

دال - التتبع الفضائي بواسطة التكنولوجيا الرفيعة

٥٥ - يبرز هذا المشروع، الذي يتناول الجوانب التقنية والمالية والقانونية والسياسية لتدابير بناء الثقة والأمن في الفضاء الخارجي، الوسائل التي يمكن بها للمجتمع الدولي تحسين الأمن والسلامة في أنشطة الفضاء الخارجي - وخصوصا بواسطة إقامة شبكة دولية للرصد الفضائي من الأرض. فمثل هذه الشبكة يمكن أن يؤدي إلى استكشاف الفضاء الخارجي بطريقة تزيد الوضوح وتجعل التكهّن أسهل، وأن يشجع التعاون بين البلدان المتمكنة في مجال الرحلات الفضائية والجهات المتلقية لتكنولوجيا الفضاء. وقد أعد للنشر إثر عقد حلقتي عمل بشأن هذه المسألة، منشور عنوانه "بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي: تدابير بناء الثقة والأمن في الرصد الفضائي من الأرض".

هاء - الاستخدام المزدوج للسواتل

٥٦ - نظم المعهد مؤتمرا بشأن "الاتجاهات الناشئة في الاستخدام المزدوج للسواتل" ومائدة مستديرة بشأن "الاستخدام المزدوج للسواتل مستقبلا". وقد جرى هذان الحدثان خلال مؤتمر ومعرض الفضاء الدوليين، الذي عقد في بريمن، ألمانيا، خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ ايار/مايو ١٩٩٥. ويُعد الآن منشور بحجم كتاب عنوانه "الاتجاهات الناشئة في الاستخدام المزدوج للسواتل".

خامسا - المنشورات

٥٧ - الغاية من تقارير الأبحاث التي يعدها المعهد هي نشر هذه التقارير وتعميمها على نطاق واسع من خلال توزيعها مجانا على البعثات الدبلوماسية، ومعاهد البحث، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية؛ وبيعها من خلال فرع مبيعات الأمم المتحدة وسائر محلات البيع. وبالإضافة إلى تقارير الأبحاث، ينشر المعهد ورقات بحث يكتبها الخبراء في إطار برنامج عمل المعهد. وهي توزع بنفس طريقة توزيع تقارير البحث. أما الفئة الثالثة في برنامج منشورات المعهد فهي الرسالة الأخبارية ربع السنوية.

٥٨ - وبناء على الترتيبات التي أبرمها المعهد، يقوم ناشرون تجاريون بنشر بعض تقاريره بالانكليزية، وهذه التقارير متاحة للشراء من خلال شبكات البيع.

٥٩ - وفيما يلي منشورات المعهد خلال الفترة المستعرضة:

تقارير البحث

European Security in the 1990s: Challenges and Perspectives, by Victor-Yves Ghebali and Brigitte Sauerwein, Avant Propos by Serge Sur, 1995, 230 p., United Nations publication, Sales No.GV.E.94.0.28.

Nuclear Policies in Northeast Asia, Proceedings of the Seoul (South Korea) Conference, 25-27 May 1994, by Andrew Mack (ed.), 1995, 263 p., United Nations Publication, Sales No. GV.E.95.0.8.

Arms and Technology Transfer: Security and Economic Considerations Among Importing and Exporting States, Proceedings of the Geneva (Switzerland) conference, 14-15 February 1994, by Sverre Lodgaard and Robert L. Pfaltzgraff (eds), 1995, United Nations publication GV.E.95.0.10.

Building Confidence in Outer Space Activities: CSBMs and Earth-to-Space Monitoring, by Pericles Gasparini Ales (ed.), 1995, published for UNIDIR by Dartmouth (Aldershot) (قريباً)

Research Papers

No. 27 - Le défi de la securite regionale en Afrique apres la guerre froide: vers la diplomatie preventive et la securitye collective, par Anatole N. Ayissi, 1994, 138 p., United Nations publications Sales No. GV.F.94.0.17.

No. 28 - Russian Approaches to Peacekeeping Operation, by A. Raevsky and I.N. Vorob'ev, 1994, 182 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.94.0.18.

No. 29 - Une approche cooperative de la non-proliferation nucleaire: l'exemple de l'Argentine et du Bresil, par Thierry Riga, 1994, 100 p., United Nations publication, Sales No. GV.F.94.0.22.

No. 30 - The CTBT and Beyond, by Herbert F. York, 1994, 21 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.94.0.27.

No. 31 - **Halting the Production of Fissile Material for Nuclear Weapons**, by Therese Delpech, Lewis A. Dunn, David Fischer and Rakesh Sood, 1994, P.70., United Nations publication, Sales No. GV.E.94.0.29.

No. 32 - **Verification of a Comprehensive Test Ban Treaty from Space - A Preliminary Study**, by Bhupendra Jasani, 1994, 58 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.94.0.30.

No. 33 - **Nuclear Disarmament and Non-Proliferation in Northeast Asia**, by Yong-Sup Han, 1995, 83 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.3.

No. 34 - **Small Arms and Intra-State Conflicts**, by Swadesh Rana, 1995, 52 p., United Nations publication, Sales No. GV.E.95.0.7.

No. 35 - **The Missing Link? Nuclear Proliferation and the International Mobility of Russian Nuclear Experts**, by Dorothy S. Zinberg. 1995. United Nations publication (قريباً)

No. 36 - **The Guardian Soldier: On the Future Role and Use of Armed Forces**, by Gustav Däniker. 1995. United Nations publication (forthcoming)

No. 37 - **National Threat Perceptions in the Middle East**. 1995. United Nations publication (قريباً)

الرسالة الاخبارية للمعهد (ربع سنوية/فصلية)

Vol. 7, No. 26/27, June-September-Juin-septembre 1994, Non-Proliferation/Nonprolifération,

91 p.

Vol. 8, No. 28/29, December 1994-May 1995/Décember 1994-mai 1995, Land Mines and the CCW Review Conference/Les mines terrestres et la Conférence d'examen de la Convention sur certaines armes classiques

سادسا - العلاقات الخارجية

٦٠ - يواصل المعهد تعاونه الوثيق مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة لضمان التكامل والتنسيق. كما أنه يواصل تعاونه مع سائر مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة العاملة في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي.

٦١ - وتشكل الرسالة الاخبارية ربع السنوية، وخدمة قاعدة بيانات المعلومات والوثائق المحوسبة، الواسلتين الرئيسيتين للاتصال مع سائر معاهد البحث، وكذلك مع مستخدمي الأبحاث في جميع أنحاء العالم. والعلاقات الشخصية مهمة دائما، وقد قبل الموظفون دعوات كثيرة إلى إلقاء كلمات في الجامعات ومعاهد البحث ومنتديات أخرى في عدد كبير من أنحاء العالم المختلفة. وبالمثل، استقبل في المعهد عدد كبير من ممثلي الحكومات ومعاهد البحث وسائر المنظمات. ويستفيد المعهد خصوصا، لوجوده في قصر الأمم، من اتصالات وثيقة تجري مع الوفود في المؤتمرات المتعلقة بنزع السلاح. ويساهم موظفوه بمقالات للمجلات العلمية والصحف تتناول مسألتى الأمن ونزع السلاح، كما أن العلاقات الخارجية تقام من خلال التكليف بإجراء الأبحاث وتوظيف الخبراء لأغراض مشاريع المعهد.

سابعا - الخلاصة

٦٢ - يتوجه المعهد بالشكر الى مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف لما قدماه إليه من الدعم الإداري وغيره من أشكال الدعم عملا بالمادة التاسعة من النظام الأساسي للمعهد.

٦٣ - ويقوم المعهد بحملة لجمع التبرعات يستهدف منها زيادة التبرعات التي تقدمها الدول الأعضاء والحصول على منح من المؤسسات العامة والخاصة. وفي حين أن الميزانية آخذة في التنامي، يصعب الحصول على أموال غير مخصصة لأغراض محددة. ويشكل استمرار تلقي المعونة المالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وفقا للمادة السابعة من النظام الأساسي للمعهد، أمرا حيويا. كما أن الطابع المختلط لتمويل المعهد وفقا للنظام الأساسي هو وسيلة لضمان طابعه المستقل. ويعزى أثر أنشطة المعهد إلى الاستقلالية التي تظهر عنده في إجراء بحوثه.

٦٤ - ويستفيد المعهد استفادة عظيمة من الاتصالات الوثيقة التي يقيمها مع الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء فيه. وهذه الاتصالات تشكل جزءاً أصلياً من مبررات وجوده المعهد وعاملاً حاسماً ومزية هامة في توجيه بحوثه والارتقاء بنوعيتها. ولذلك تمثل صيغة الاستقلال، ضمن إطار الأمم المتحدة، المنصوص عليها في نظامه الأساسي، صيغة تركيبية مثلى. فبهذه الطريقة، يتمتع المعهد بالاستقلالية وينتفع أيضاً من قربه من العناصر الفاعلة التي يقدم إليها خدماته. وتلك قاعدة فريدة ومثمرة لإجراء البحوث التطبيقية بعد أن حصل اتساع كبير في دور المنظمة في الشؤون الأمنية. والمعهد يسعى جاهداً إلى تعزيز دوره ومكانته بما يتفق مع ذلك.

المرفق الثاني

تقرير مجلس أمناء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاحالمحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> |
|---------------|---|
| ١٩ | ١ - ٥ استعراض تقرير المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد |
| ١٩ | ٦ - ٤٠ برنامج العمل لعام ١٩٩٦ وما بعد |
| ٢٠ | ٧ - ٢٠ الأمن الجماعي |
| ٢٢ | ٢١ - ٢٨ الأمن الإقليمي |
| ٢٤ | ٢٩ - ٣٧ الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار |
| ٢٦ | ٣٨ الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح |
| ٢٦ | ٣٩ التعاون مع المعاهد البحثية وفيما بين هذه المعاهد |
| ٢٧ | ٤٠ برنامج زمالات المعهد |
| ٢٧ | ٤١ - ٥١ التمويل |
| ٣٠ | الجدول ١ - التبرعات في عام ١٩٩٥ |
| ٣١ | الجدول ٢ - تقديرات الإيرادات والنفقات |
| ٣٢ | الجدول ٣ - تقديرات النفقات ١٩٩٦/١٩٩٥ |

أولا - استعراض تقرير المدير عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد

١ - عملا بأحكام الفقرة ٢ '١ من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، يقدم المدير الى المجلس حسب الاقتضاء تقريرا عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد وعن تنفيذ برنامج العمل.

٢ - وكما جرت على ذلك العادة، قدم المدير الى المجلس تقريرين في عام ١٩٩٥. ففي كانون الثاني/يناير، قدم المدير في جنيف تقريرا مؤقتا عن الأنشطة التي اضطلع بها المعهد في الفترة من حزيران/يونيه الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، فضلا عن خطة تتضمن بعض الأفكار التي سيقترحها لبرنامج العمل لسنة ١٩٩٦. وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم للعمل الجاري وقدموا بعض التوجيهات فيما يتعلق ببرنامج العمل المقبل. وفي حزيران/يونيه قدم المدير الى المجلس مرة أخرى، في نيويورك، معلومات مستكملة عن الأنشطة وعرض مشروع برنامج عمل لعام ١٩٩٦.

٣ - وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لتنفيذ برنامج العمل لعام ١٩٩٥ بطريقة مثالية. واعتمد المجلس بالتالي تقرير المدير عن الأنشطة لتقديمه الى الجمعية العامة (للاطلاع على كامل التفاصيل انظر المرفق الأول لهذه الوثيقة).

٤ - وقام المجلس، في اجتماعه في حزيران/يونيه، باستعراض تفصيلي لمشروع برنامج العمل الكتابي المقترح لعام ١٩٩٦. وبعد المناقشة وافق الأعضاء على البرنامج، بصيغته المعدلة. وأدمجت بعد ذلك تعليقاتهم واقتراحاتهم في الصيغة النهائية التي تمت الموافقة عليها أيضا لتقديمها الى الجمعية العامة. (انظر الجزء ثانيا أدناه).

٥ - وأعرب المجلس عن ثقته الكاملة في قيادة السيد سفير لودرغارد مدير المعهد ومهاراته الإدارية، وأعرب عن شكره للجهود التي بذلها، وللجهود التي قام بها جميع موظفي المعهد على مدى السنة الماضية.

ثانيا - برنامج العمل لعام ١٩٩٦ وما بعد

٦ - احتوى برنامج البحوث الذي اعتمده المجلس في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٣ على ثلاثة عناوين رئيسية: الأمن الجماعي في إطار الأمم المتحدة؛ ودراسات الأمن الإقليمي؛ ودراسات عدم الانتشار. وركزت موارد المعهد، خلال سنتين، حول هذه البنود البحثية الرئيسية. ولم تتضاءل أهميتها بالنسبة للأمن الدولي ومناسبتها بالنسبة للمنظمة. ولذلك قرر المجلس الاحتفاظ بنفس العناوين الرئيسية لعام ١٩٩٦ وما بعد - مشددا بذلك على الاستمرارية - ويجدد في نفس الوقت محتواها وذلك بتحويل مركز الاهتمام الى مسائل جديدة. وأضيف بند رابع هو: الدراسات التحضيرية قبل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المقبلة بشأن نزع السلاح.

ألف - الأمن الجماعي

٧ - يظطلع المعهد، تحت عنوان الأمن الجماعي، بمشروع رئيسي يتعلق بنزع السلاح وحل المنازعات. ويجمع هذا المشروع التجارب الميدانية في مجال تسريح جيوش الأطراف المتحاربة وتجريدها من السلاح؛ ويستعرض ١٠ عمليات للأمن الجماعي جرت فيها محاولة نزع السلاح؛ ويدرس الدور الذي يمكن أن يؤديه نزع سلاح الأطراف المتحاربة في حل المنازعات الداخلية. وتورد في المرفق الأول محتويات المشروع - المقرر أن ينتهي انجازه في منتصف عام ١٩٩٦ - ومنهجيته وتنظيمه. وسيتواصل البحث تحت هذا العنوان على ثلاثة دروب مترابطة، يرد وصفها أدناه.

نزع السلاح ومنع النزاعات

٨ - أولاً، وفي حين يركز مشروع نزع السلاح وحل المنازعات على العلاقة بين التسريح/نزع السلاح وحل المنازعات، ستعالج المرحلة التالية دور التسريح/نزع السلاح في استراتيجيات منع المنازعات. ويتعين عادة أن تعتمد هذه الاستراتيجيات على عدة دعائم. ففي بعض أنحاء العالم، يمتزج التصحر وإزالة الغابات والاحتفاظ السكاني والاتجار بالمخدرات بانتشار الأسلحة الخفيفة لخلق تشكيلات معقدة من المنازعات. ولذلك، ولكي تكون استراتيجيات منع المنازعات فعالة إلى أقصى حد ممكن، ينبغي أن تستهدف الجمع بين المعونة الإنمائية، والمساعدة البيئية، والتغيير الاجتماعي عن طريق برامج التعليم ومراقبة الأسلحة ونزع السلاح.

٩ - وتشير علاقات الترابط المتشعبة بين تدفق الأسلحة والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية إلى وجود قيد إقليمي للدراسة. وفي هذا الصدد، من المعقول الانطلاق من بعثة الأمين العام الاستشارية إلى مالي وبلدان أخرى في غربي أفريقيا. وتكتمل هذه الجهود بوضع نهج متناسب ومتكامل للأمن والتنمية هناك.

الخوذ الزرقاء، ونزع السلاح، والبعثات الإنسانية

١٠ - ثانياً، هناك عدد من المشاكل العويصة الناتجة عن التداخل بين الخوذ الزرق والوكالات الإنسانية. وقد جرى التشديد كثيراً على البعض منها في عمليات السلام الأخيرة. وهي غالباً ما تنطوي على عملية مبادلة صعبة، وتترك أشكالاً خطيرة عوضاً عن حلول مقنعة.

١١ - وفي العديد من المناطق التي تم فيها نزع الخوذ الزرق، تكشفت مساران للأحداث: '١' الحرب أي الصراع بين الوحدات العسكرية، و '٢' جرائم الحرب والمآسي الإنسانية الناجمة عن الحرب. وفي العديد من الحالات، يكون كلا المسارين واسعاً ودموياً.

١٢ - وتتصل الجهود المبذولة لحل المنازعات أساساً بالظاهرة الأولى وهي ظاهرة الحرب. والوسائل هي سياسية وعسكرية واقتصادية إلى آخره؛ وتكون النتيجة هي التي يمكن أن تقبلها الأطراف. وإذا كانت النتيجة غير عادلة وتحتمها الظروف، فإن النزاع يسيطر عليه فقط ولا تتم تسويته. عندئذ تتمع مظاهر

النزاع المدمرة في حين تستمر أوجه عدم المواءمة. وتقوم الجهود المبذولة لوقف جرائم الحرب ومنعها وللتخفيف من المآسي الإنسانية على معايير ومقاييس دولية. وتعد حماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية مهمتين شديدي الترابط. وهناك مجموعة متنامية من القوانين الإنسانية الدولية يتعين على المجتمع الدولي أن يطالب باحترامها.

١٣ - وقد يطلب المرء عند تقديم المساعدة الإنسانية الحماية العسكرية - وينتقد بعد ذلك لعدم تمسكه بالحياد. عدا ذلك، يمكن أن يحاول الوكيل الإنساني إيصال المساعدة بدون حراسة، ولكن يتعين عليه عندئذ إرضاء المجموعات التي تمثل السلطة على عين المكان وترك نسبة معينة من مواد المعونة للأطراف المتحاربة، وهذا ينطوي على خطر تمديد الحرب. وفي الحالات العويصة، قد يكون ذلك هو الاختيار الشاق. وفي حالات أخرى، قد يكون من الأسهل، فصل المساعدة الإنسانية عن عمليات الخوذ الزرقاء بحيث لا يتم الخلط بين المعونة الإنسانية والسياسة.

١٤ - ما هي مزايا وعيوب اعتماد نهج متكامل إزاء حماية المدنيين الشديدي العوز ومساعدتهم؟ ماذا يمكن أن تقوم به قوات الأمم المتحدة؟ ما هي العلاقة بين التسريح/نزع السلاح والمهام الإنسانية؟ كيف يمكن أن تدعم هذه المهام بعضها البعض؟ هل توجد طرق يمكن بها تحويل استخدام القوة العسكرية لدعم البعثات الإنسانية إلى عملية من عمليات نزع السلاح لنفس الأغراض؟ إن من ولاية المعهد أن يولي اهتماما خاصا لهذه الخيارات.

١٥ - وتعد جنيف مكانا مناسباً للاضطلاع بتحقيق من هذا النوع، حيث أن بعضاً من أهم المنظمات الإنسانية توجد في هذه المدينة. وسوف يكون التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية هاما. وتوجد بالفعل نتائج ثانوية قيمة لـ "استبيان الممارسين" الذي أعد لمشروع نزع السلاح وحل المنازعات. ويتضمن هذا الاستبيان عدداً من الأسئلة عن العلاقة بين قوات الأمم المتحدة ونزع سلاح الأطراف المتحاربة والمساعد الإنسانية.

التكنولوجيات الحديثة في خدمة السلام

١٦ - ثالثاً، يمكننا أن نبحت كيفية استخدام التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية وتدعيم ترتيبات بناء الثقة، وإضفاء المزيد من الفعالية على عمليات السلام. وهذا مجال غير مستغل كما يجب. وهناك في عمليات حفظ السلام التقليدية ميل إلى استخدام التكنولوجيات البسيطة والى الارتجال. ويمكن في المنازعات الحالية، أن تستفيد عمليات حفظ السلام من استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع المعلومات (أجهزة الاستشعار من بعد للوزن والحرارة والأشعة تحت الحمراء)، وللكشف عن الألغام وتعطيلها (الرادار العامل بالأشعة دون الحمراء، المخترقة للأرض)، ولتحسين الاتصالات وإمكانية العمل المشترك بين قوات الأمم المتحدة المتعددة الجنسيات، وتزويد الخوذ الزرق بأدوات عسكرية أكثر فعالية تتسبب في قدر أدنى من الأضرار للبشر، والمساعدة في الجهود الإنسانية.

١٧ - وقد يشترك المعهد على نطاق واسع، مع مؤسسات أخرى لها خبرات تكنولوجية خاصة في المرحلة الثانية من هذه الدراسة، عندما يصل الأمر إلى التوفيق بين التكنولوجيات الحديثة واحتياجات بناء الثقة والدبلوماسية الوقائية وعمليات السلام. ويوفر مشروع نزع السلاح وحل المنازعات ودراسات المتابعة المتصلة بالدبلوماسية الوقائية والجهود الإنسانية خلفية جيدة لتحديد الاحتياجات في هذا المجال، في حين تقدم المؤسسات المتعاونة تقارير عن التكنولوجيات القائمة والناشئة التي قد تسهم بعض الشيء في تلبية تلك الاحتياجات.

١٨ - وهناك قاسم مشترك بين هذه المجموعات الثلاث من المسائل وهو مسألة مصارعة المشاكل التي تطرحها الأسلحة الخفيفة. وفي حين لا يكفي اعتماد أي نهج وحيد فيما يتصل بتلك المشاكل المتشعبة، ستستمر بحوث المعهد في التركيز على الجهة المتلقية حيث تترعرع النزاعات أو حيث اندلعت منازعات مسلحة.

١٩ - لذلك يستجيب المعهد منذ فترة لا بأس بها لنداء الأمين العام إلى بذل جهود أكثر حزمًا لمراقبة الأسلحة الخفيفة - وهي الأسلحة التي تتسبب في معظم الاصابات في النزاعات المعاصرة. وسنستمر في القيام بذلك في إطار مشروع نزع السلاح وحل المنازعات وما يتصل به من دراسات متابعة.

٢٠ - وسيعقد المعهد، في خريف عام ١٩٩٥، حلقة دراسية تدوم يوماً واحداً بمقر الأمم المتحدة مع مركز شؤون نزع السلاح، ومركز بون الدولي للتحويل ومعهد مونترالي للدراسات الدولية، لترويج مفهوم الأمين العام لـ "نزع السلاح على نطاق صغير". والفكرة هي أن يتم القيام بهذا بشكل عملي جداً وذلك بالإبلاغ عن تجارب محددة ومناقشة سبل ووسائل جمع ومراقبة الأسلحة الخفيفة. وستعقد الحلقة الدراسية أثناء جلسات اللجنة الأولى للجمعية العامة وهي موجهة أساساً لأعضاء الوفود والمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان نزع السلاح.

باء - الأمن الإقليمي

٢١ - ركزت دراسات الأمن الإقليمي على الشرق الأوسط. ومشروع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح المتعلق ببناء الثقة والحد من الأسلحة هو عملية بحث تطبيقي يقوم فيها خبراء حكوميون وغير حكوميين على السواء باستعراض مسائل لم تدرج (بعد) رسمياً في جدول الأعمال. ويتناول المشروع تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة على المستوى دون الإقليمي وعلى مستوى كامل المنطقة فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل (انظر المرفق الأول). وكما كان الأمر بالنسبة لمشروع نزع السلاح وحل المنازعات، حددت مدة المشروع في البداية لفترة سنتين تنتهي في أواسط ١٩٩٦.

٢٢ - بيد أن وضع مشروع مدته سنتين لمعالجة مشاكل طويلة الأمد كمشاكل الشرق الأوسط عمل هو أبعد من أن يخلو من النقص. فالعمليات السياسية في المنطقة حيوية ليس فقط للأمن الإقليمي بل حيوية

أيضا للأمن الدولي بمعنى أشمل، للمستقبل المنظور وتخصيص سنتين لبحث جوانب تحديد الأسلحة مدة لا تفي إلا بأخذ فكرة عابرة عن الموضوع. فبعد المستوى المعين من الكفاءة المكتسب في مجال المسائل الأمنية في الشرق الأوسط وبعد الشبكات التعاونية التي أنشئت للبحث في تحديد الأسلحة في تلك المنطقة، يصبح التخلي عن كل هذه المكاسب تبديدا للموارد. ولذلك سيحدد مشروع المعهد المتعلق ببحث تدابير بناء الثقة وتحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، لفترة سنتين أخريين.

٢٣ - وستجرى بحوث إضافية بشأن تطبيق ترتيبات الأمن التعاوني في الشرق الأوسط. وستجرى في الميدان العسكري دراسات أخرى بشأن الشروط الأولية لإعادة تشكيل قوات بلدان المنطقة بما يحولها الى قوات في وضع غير هجومي وطرائق تحقيق ذلك.

٢٤ - وإذا ما أبرم اتفاق للسلام بين اسرائيل والجمهورية العربية السورية، فسيوفر عندئذ أساس أفضل لتطبيق تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة على المستوى دون الإقليمي بين اسرائيل وجيرانها. وسيتم الدخول حينئذ في صميم مواضيع ترشيد الترتيبات القائمة وفرض قيود فعالة بقدر أكبر على الأنشطة العسكرية وعمليات وزع القوات العسكرية والتعاون بشأن القضايا الجديدة لتحديد الأسلحة، كالمشاكل المتصلة بالأسلحة الخفيفة. فتشديد القيود على تدفقات هذه الأسلحة ومراقبتها أمر يتعلق مباشرة بمشكلة الإرهاب المزمنة التي تشهدها المنطقة وتنبغي معالجتها على سبيل الاستعجال. ويمكن للمعهد أن يقدم تجارب مستمدة من سائر أنحاء العالم لإثراء المداولات المشتركة لمعالجة مشكلة الأسلحة الخفيفة.

٢٥ - ويستعد المعهد للشروع قريبا في مناقشة المسائل الأمنية في الخليج. ومن المزمع أن تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، بمركز الإمارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية في أبو ظبي، حلقة عمل عن تصورات الأخطار التي تهدد تلك المنطقة دون الإقليمية وبناء تدابير الثقة وتحديد الأسلحة. ومن المحتمل كذلك أن يقوم المعهد في المستقبل بإعداد دراسات لمتابعة القضايا الأمنية في تلك المنطقة ومنطقة شمال افريقيا.

٢٦ - ولم يعد النزاع العربي الاسرائيلي يستأثر كما كان في السابق بذلك الدور المهيمن في كامل المنطقة فلقد أفرزت عملية السلام خطوط مواجهة ونزاع جديدة تفصل بين مؤيدي العملية ومعارضيه. وكان من تنامي دور نظم الحكم الوطنية والمصالح الوطنية، أن برزت مجموعة متنوعة من نزاعات الحدود والأخطار الداخلية المهددة للنظم السياسية. ولا يستبعد أن يتعاظم في المستقبل دور تدابير بناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة في إدارة تلك المنازعات وتسويتها.

٢٧ - وعلى المستوى الإقليمي ينصب الاهتمام على وضع ترتيبات لتجريد المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وسيصدر المعهد قريبا تقريرا عن مقترح إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ومن المفترض أن يكون جاهزا لإجراء دراسات المتابعة حسب الاقتضاء.

٢٨ - وبصرف النظر عن الشرق الأوسط، فإن دراسة نزع السلاح وتسريح القوات فيما يتعلق باستراتيجيات منع النزاعات في غرب أفريقيا (انظر الفقرات ٢-٤)، إنما تمثل في الحقيقة دراسة تتناول أيضا الأمن الإقليمي. وقد ينظر المعهد أيضا في خيارات محددة لتحديد الأسلحة في شمال شرقي آسيا بالتعاون مع أخصائيين من أبناء المنطقة. وتشهد هذه المنطقة تهاوتا كبيرا على تكديس الأسلحة لم يتحول حتى الآن الى سباق تسلح ولكنه قد يصبح كذلك ما لم تتوفر تدابير أكثر فاعلية لبناء الثقة والأمن وتحديد الأسلحة.

جيم - الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار

٢٩ - تناولت الدراسات المتعلقة بعدم الانتشار على مر السنين مجموعة من تكنولوجيات الأسلحة والتكنولوجيات المتصلة بالدفاع بدءا بأسلحة الدمار الشامل وانتهاء بالمنظومات التقليدية المزدوجة الاستخدام. وقد كيف بعضها بما يناسب أعمال مؤتمر نزع السلاح وأعمال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدها الذي عقد في الآونة الأخيرة. واستعرض المجلس في أعقاب مؤتمر معاهدة عدم الانتشار، خطة عدم الانتشار ووضع أولويات بحثية جديدة لعام ١٩٩٦ فما بعده.

٣٠ - وقد أصبح موضوع التخلص السليم والمأمون من فوائض المواد الانشطارية يكتسي أهمية متزايدة. فكميات فائض المادة الانشطارية المتزايدة المتأتية من القطاع العسكري وتزايد كميات البلوتونيوم في دورات وقود المفاعلات المدنية يجعل من مهمة المحاسبة والمراقبة أمرا بالغ الأهمية. وقد أجريت في سياق العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي دراسة مستفيضة عن كيفية معالجة أخطار الانتشار هذه. وعموما، يمكن احياء فكرة وضع نظام دولي لتخزين البلوتونيوم وفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعموما تمثل الخيارات المتوفرة للمجتمع الدولي لإدارة فائض المواد الانشطارية أحد البنود ذات الأولوية التي يمكن النظر فيها بالتعاون مع الوكالة وجهات أخرى.

٣١ - وينبغي إجراء دراسات أخرى عن نقل الأسلحة والتكنولوجيات المتصلة بالدفاع فيما تتناول تحسين التعرف على التكنولوجيات الناشئة التي قد تتعين مراقبتها وتقييدها والحد منها في غضون ما بين ١٠ و ٢٠ سنة من الآن. ويمكن أن تعقد لهذا الغرض حلقة عمل تضم ممثلي منشآت البحث والتطوير التابعة للمؤسسات الدولية فضلا عن خبراء علميين من مختلف المشارب من الأكاديميات الوطنية للعلوم. وينبغي إجراء هذه الدراسات بغية إيجاد قاعدة تفاهم أوسع بين الموردين والملتقين، بشأن قواعد تنظيم المعاملات الدولية فيما يتعلق بالتكنولوجيات ذات الاستخدام المزدوج.

٣٢ - ومن المفترض عموما أن وضع اتفاقية تحظر إنتاج المزيد من المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة، سيكون البند القادم للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وقد وافق المؤتمر على الولاية التفاوضية (حيث اتفق على ألا يتفق على مسائل المخزونات من هذه المواد حتى إشعار آخر) وقد نشر المعهد ورقة

مسألة المنع (وقف انتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، العدد ٣١) وقد يعد دراسات أخرى مخصصة المسائل التي تطرح في مؤتمر نزع السلاح.

٣٣ - ونظرا للعدد الحالي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فقد أصبح من البديهي تقريبا القول بأن من المرجح أن تصدر أخطار اتساع رقعة الانتشار من داخل النظام. وهذا يؤكد أهمية آليات التحقق والامتثال الفعالة. والصعوبة في هذا الصدد تتمثل في وضع ضمانات لمعالجة المشاكل الحقيقية بطريقة لا تعتبر تمييزية. ويكمن الجواب على ما يبدو في وضع ترتيبات لإقامة مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية قد تشمل شروط تحقق أشد صرامة من النظام العادي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (التعميم الإعلامي رقم ١٥٣) ولكنها تظل قابلة للتوفيق بينها وبين نظام التحقق الذي تتبعه الوكالة (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: لجنة ضحايا القنابل الذرية). وتتضمن دراسة المعهد ترتيبات إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط استعراضا مستفيضا لأوجه التوفيق بين تلك الشروط ونظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣٤ - وسينشر المعهد تقييما لأعمال ونتائج مؤتمر تمديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية. ويود المعهد أيضا أن ينشر في الوقت المناسب تقريرا يتضمن سردا وتقييما لمنجزات لجنة الأمم المتحدة الخاصة.

٣٥ - وليس ثمة ما يثبت حتى الآن إمكانية إيجاد قاعدة ناجحة لمعالجة انتشار الأسلحة النووية دونما حاجة في ذلك إلى قاعدة تعالج أمر حياتها. وسيظل دائما من الصعب التسليم بأن ما يفيد قلة قليلة لا بد أن يكون غير ذي موضوع أو مؤديا إلى عكس الأثر المطلوب بالنسبة لجميع الآخرين ولا يجديهم نفعاً. ولا ريب في أن تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة، يظل إجراء في غاية الأهمية. فإذا ما خفضت جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترسانتها إلى أدنى حد تحتفظ فيه معه بقوة ردعية - أي أن تتخلى عن مفهومي الردع الكبير وخيار توجيه الضربة الأولى وتقتصر دور الأسلحة النووية على ردع الآخرين عن استخدامها - فلن تحتاج حينئذ إلى أكثر من بضع مئات من الرؤوس النووية. وإذا ما طرحت إمكانية النزول بأعدادها إلى ما يقل عن ذلك، فستتغير عندئذ مداولات تحديد الأسلحة لتصبح مداولات بشأن ملامح عالم تنتفي فيه الحاجة إلى الأسلحة. وسيساهم المعهد في مناقشة متطلبات وطرائق نزع السلاح وفي مواصلة النقاش حول تجريد العالم من السلاح النووي.

٣٦ - ولقد كانت معاهدة عدم الانتشار صفقة أبرمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. ولا تزال المداولات الجارية بشأن هذه المعاهدة تدور حول مسألة التمييز بين الدول "الحائزة" للأسلحة النووية والدول "غير الحائزة" لتلك الأسلحة. وقد أصبحت مسائل عدم انتشار الأسلحة ينظر إليها من زاوية أخرى قوامها مصلحة مشتركة ذات قاعدة عريضة تعارض زيادة انتشار الأسلحة النووية. والدليل على ذلك هو عدد الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار البالغ ١٨٠ دولة - أي ما يفوق عدد جميع الدول الأطراف في أي معاهدة أخرى من معاهدات تحديد الأسلحة. ومشاكل سرقة المواد النووية وتهريبها تؤكد

هذه الحقيقة وهي أن من المصلحة المشتركة القضاء على المعاملات غير المشروعة في المواد الانشطارية. وقد أصبح ، في الوقت نفسه، أداء الراعي الرئيسي لتلك المصالح المشتركة - أي الأمم المتحدة - أفضل مما كان عليه خلال الحرب الباردة.

٣٧ - ومن هذا المنظور، يضطلع مجلس الأمن بدور هام بوصفه الجهة المسؤولة عن تأمين احترام قاعدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي الامتثال للالتزامات الدولية. فمؤتمر نزع السلاح لا يقتصر على بندي الحظر الشامل للتجارب النووية ووضع إنتاج المواد الانشطارية في جدول أعماله بل يتناول أيضا مسألة زيادة فاعلية الضمانات الأمنية. ويمكن لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، بوصفها هيئة تداولية، تشجع التفاهم بين الموردين والمتلقين بشأن المبادئ التوجيهية للمعاملات الدولية في مجال التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. وستكلف دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح بتعزيز أهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح وبإيجاد السبل لتحقيقها بما يتناسب وحقائق فترة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة لمعهد للأمم المتحدة يعنى ببحوث نزع السلاح، ويكتسي منظور "المصلحة المشتركة" أهمية بالغة فيما يتعلق باختيار وإجراء دراسات عن عدم انتشار الأسلحة النووية.

دال - الدورة الاستثنائية الرابعة لنزع السلاح

٣٨ - ستتيح هذه الدورة الاستثنائية فرصة فريدة لاستعراض جهود نزع السلاح وإعادة النظر فيها. وقد تغيرت الأوضاع كثيرا اليوم عما كانت عليه في عام ١٩٨٨ عندما انعقدت الدورة الاستثنائية الأولى. ناهيك ما كانت عليه في عام ١٩٧٨ زمن الحرب الباردة. فأهداف نزع السلاح ينبغي مراجعتها في بعض الجوانب. فهل أصبح بالإمكان يا ترى تحقيق نزع السلاح العام والكامل؟ وهل ثمة رغبة في تحقيق ذلك؟ بل وأكثر من ذلك، لا بد من إعادة النظر في نهج تحديد الأسلحة ونزع السلاح. ومن الواضح أن أهمية الدورة ونجاحها يعتمدان الى حد بعيد على نجاح الأعمال التحضيرية. وقد أنشأ المجلس فريقا عاملا معنيا بذلك، وسيتم تنسيق مساهمة المعهد مع أنشطة ذلك الفريق. ومن المحتمل أن تقدم هذه المساهمة في شكل قائمة مشروحة تساعد في صياغتها حلقة عمل تعقد لهذا الغرض. ويمكن للمشاركين في الحلقة أن يجتمعوا مرة واحدة أو عدة مرات حسب الاقتضاء.

هاء - التعاون مع المعاهد البحثية وفيما بين هذه المعاهد

٣٩ - سيتواصل الاضطلاع بأربعة أنشطة تدرج في إطار هذا البند:

(أ) حفظ وتطوير قاعدة المعلومات والبيانات الوثائقية المحوسبة المتوفرة للمعهد بشأن الجهات العاملة في مجال الأمن ونزع السلاح وطبيعة أنشطتها. وقد ربطت قاعدة البيانات هذه، التي تضم ما يزيد على ٢٠٠ مرجع، بشبكة "انترنت" ليتسنى للمستعملين الخارجيين الاستفادة منها.

(ب) نشر الرسالة الإخبارية للمعهد ربع السنوية.

(ج) عقد مؤتمرات إقليمية لتحقيق الهدف المتمثل في استعراض المسائل الأمنية الخاصة بالمنطقة ووسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وتعزيز التعاون مع المعاهد البحثية وفيما بين هذه المعاهد في المجالات المعنية. ويمكن الاستفادة من الاجتماعات الإقليمية لاستحداث وتوسيع شبكات الحاسوب للأغراض المرجعية والبيبلوغرافية.

(د) متابعة المؤتمر المعني بالمعاهد والحوار الأمني الذي عقدته في زيورخ السلطات السويسرية عام ١٩٩٤، وشارك المعهد في رعايته إلى جانب معاهد أوروبية أخرى. وقد نظر هذا المؤتمر في احتياجات تحسين الاتصالات والوصول إلى البيانات والسبل الجديدة لتلبية هذه الاحتياجات، ولا سيما الحاجة إلى ربط معاهد أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ببنوك البيانات وشبكات المعلومات الآخذة في التطور. وقد طُلب إلى المعهد عقد اجتماع متابعة في ١٩٦٦.

واو - برنامج زمالات المعهد

٤٠ - لدى المعهد برنامج زمالات للباحثين لفائدة طلبة من البلدان النامية. ويقضي المستفيدون من هذه الزمالات فترة تتراوح من ٣ إلى ٦ أشهر ثم يتم إلحاقهم بالمشاريع البحثية الجارية. ويمثل هؤلاء دعماً كبيراً لقاعدة البحث الموجودة في جنيف. وقد التحق في عام ١٩٩٥ العديد من الباحثين بمشروع نزع السلاح وحل المنازعات لوضع دراسات إفرادية عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم في مناطقهم. ويؤمن البرنامج بذلك مشاركة الباحثين "على أساس توزيع جغرافي وسياسي عادل" (المادة الثانية - ٣ من النظام الأساسي للمعهد) وتتولى حالياً تمويل هذا البرنامج فنلندا والنرويج وهولندا وسيظل قائماً ما سمحت التمويلات بذلك.

ثالثاً - التمويل

٤١ - تلقى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعماً مالياً من ثلاثة مصادر هي: التبرعات من الدول الأعضاء؛ المنح البحثية من المؤسسات؛ والإعانات المالية من الأمم المتحدة. وبخصوص المصدرين الأولين، ما زالت مشكلة التمويل "المقيد" أو "المخصص"، والمقصود به الأموال المخصصة لمشاريع محددة بالمقابل للأموال المخصصة لدعم المعهد بحد ذاته، تقيد مرونته. إذ أن مجمل التبرعات والمنح مقيدة بدعم مشاريع محددة. وإذا طرحنا التكاليف العامة المباشرة جانباً، فإنه لن يتبقى سوى دعم زهيد، أو معدوم للموظفين الأساسيين والبنية التحتية، وهما بندان يتوقع من المعهد ذاته عادة أن يمولهما.

٤٢ - ولطالما نهبت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الماضي إلى ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتأمين تبرعات غير مقيدة، وتحميل قسط عادل من تكاليف دعم المعهد على التبرعات المقيدة

بغية تقليص التكاليف التي تتحملها الميزانية العادية إلى أدنى حد. ويحظى هذا الموقف بكامل تأييد المجلس الذي يشجع أعضاؤه بشتى صفاتهم الخاصة، المانحين لأن يكونوا "منفتحين" قدر الإمكان في تبرعاتهم.

التبرعات/المنح البحثية

٤٣ - في عام ١٩٩٥، بلغت التبرعات من الدول الأعضاء والمنح البحثية من المؤسسات أكثر بقليل من ١,٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بزيادة قدرها ٣٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة عن العام السابق. وقد سرّ المجلس بهذه الزيادة وبزيادة عدد البلدان المساهمة. وتزيد جميع المؤشرات إلى أن هذه الاتجاهات سوف تستمر في عام ١٩٩٦، مع زيادة عدد التبرعات غير المقيدة كما يرجى.

٤٤ - ومن الصعب للغاية، كما هو الحال كل عام بسبب توقيت صدور هذا التقرير، إجراء تقدير دقيق للأموال المتحصلة من التبرعات والمنح. فكثير من الحكومات تفضل الإعلان عن تبرعاتها خلال مؤتمر إعلان التبرعات في شهر تشرين الأول/أكتوبر وذلك أثناء الاحتفال بأسبوع نزع السلاح، كما أن بعض المؤسسات تتخذ قراراتها في أواخر العام. ولهذا السبب، فإنه اعتباراً من تاريخ تقديم هذا التقرير، فإن جزء فقط من إيرادات عام ١٩٩٦ أصبح مضموناً. ولكن من المتوقع أن تكون الأرقام النهائية أعلى بعض الشيء بحلول منتصف السنة.

٤٥ - ولقد تبنى المعهد الإجراء التالي لكي يساعد في التغلب على هذه المشكلة. أولاً: برُمجت المشاريع الجارية بحيث تمتد إلى منتصف السنة. وثانياً: جرى تطوير المشاريع الجديدة التي أقرها مجلس الأمناء في حزيران/يونيه إلى مقترحات كاملة بغية عرضها على الدول الأعضاء والمؤسسات في الخريف. وثالثاً: تلتمس التعهدات بتقديم دعم في فترة الشتاء/الربيع. ويكفل هذا الإجراء انتقالاً سلساً من مجموعة مشاريع إلى مجموعة تالية. إلا أن هذا يعني ضمناً أن الإيراد المضمون للسنة المقبلة يقتصر على إنجاز المشاريع القائمة.

٤٦ - ويرد في الجدول رقم ١ موجز بالتبرعات المتلقاة عام ١٩٩٥ من جميع المصادر.

الإعانة المالية المقدمة من الأمم المتحدة

٤٧ - بقيت الإعانة المالية المقدمة من الأمم المتحدة عند مستوى ٢٢٠ ٠٠٠ دولار أمريكي لعدة سنوات دون تعديل من أجل التضخم. ولاحظ مجلس الأمناء أن الإعانة المالية في عام ١٩٩٥ كانت تشكل نحو ١٥ إلى ٢٠ في المائة من الإيراد المتحصل من المصادر الطوعية، وهذه نسبة مئوية منخفضة للغاية بمقياس نظام "المنح الموازية" العادية التي تتمتع بها معاهد كثيرة في العالم بأسره. وتشكل الإعانة المالية عنصراً هاماً من عناصر تمويل المعهد لأنها تأتي بغير القيود التي تقيد عادة التبرعات، وهو التمويل 'المقيد' أو 'المخصص' الذي نوقش أعلاه. ولقد اتفق مجلس الأمناء مع المدير أن هناك حاجة إلى إعانة مالية بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم المعهد بصورة كافية والسماح له بالاضطلاع بالمهام

التي ترغب الدول الأعضاء أن يضطلع بها. بيد أن المجلس غير متفائل بتحقيق هذه الزيادة نظرا للحالة المالية للأمم المتحدة.

٤٨ - فإذا كان هذا هو واقع الحال، فإن المجلس يتمسك بقوة بالرأي القائل بضرورة الاحتفاظ بالمبلغ الحالي الذي قدره ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة بأي ثمن. ومن الواضح أنه سوف يستحيل على المعهد التوسع في ولايته ومهامه الحالية بدون زيادة الإعانة المالية أو الحصول على تمويل إضافي من مصادر أخرى.

الإيرادات والنفقات المقدرة

٤٩ - يعكس العمود ٥ من الجدول ٢، تقديرات الإيرادات الأولية لعام ١٩٩٦ من جميع المصادر (والرقم الإجمالي للنفقات). وكما نوقش أعلاه، وكما يستشف من الأعمدة ٢ و ٣ و ٤، سينقح هذا التقدير ليعكس ازديادا بمرور الوقت.

٥٠ - ويعكس العمود ٥ من الجدول ٣، تقديرات النفقات لعام ١٩٩٦. وتسمح الأعمدة ٢ و ٣ و ٤ بخصص التكاليف المقدرة والمنقحة لعام ١٩٩٥.

٥١ - أقر مجلس الأمناء خطة الميزانية لعام ١٩٩٦ بعدما أقر برنامج العمل وبعد استعراض الحالة المالية مع المدير.

الجدول ١ - التبرعات في عام ١٩٩٥

| المبلغ (بدولارات الولايات المتحدة) | الجهات المتبرعة |
|--|--|
| | ألف - التبرعات المعلنة اعتباراً من حزيران/يونيه ١٩٩٤ |
| ١٥ ٠٠٠ | جمهورية كوريا |
| ٦٨ ٣٦٣ | سويسرا |
| ٢٧٩ ٧٣٤ | فرنسا |
| ٤١ ٩٨٣ | النرويج |
| ١٠٤ ١٠٨ | النمسا |
| ٣٩ ١٣٤ | هولندا |
| ٣٠ ٠٠٠ | الولايات المتحدة |
| ٧ ٠٠٠ | اليونان |
| ١٦٥ ٠٠٠ | مؤسسة فورد |
| ٧٥٠ ٣٢٢ | المجموع الفرعي ألف |
| | باء - التبرعات المعقودة اللاحقة |
| ٧ ٦٨٥ | استراليا |
| ٤ ٣٨٠ | ألمانيا |
| ٦٩ ٥١٨ | ألمانيا |
| ٢٦ ٣١٦ | سويسرا |
| ١ ٠٠٠ | شيلي |
| ٢٠ ٦٣٩ | فنلندا |
| ١ ٨٣٧ | فنلندا |
| ١٧ ٦٨٩ | فنلندا |
| ٣ ٥٥٣ | لكسمبرغ |
| ٣١ ٢٥٠ | المملكة المتحدة |
| ٨ ٠٦٥ | المملكة المتحدة |
| ١٠٠ ٠٠٠ | النرويج |
| ٤ ٥٣٨ | نيوزيلندا |
| ٨٢ ٩٢٠ | مؤسسة مكارثر |
| ٣٥ ٠٠٠ | معهد الولايات المتحدة للسلام |
| ٤٠ ٠٠٠ | مؤسسة ونستن |
| ٤٥٤ ٣٩٠ | المجموع الفرعي باء |
| ١ ٢٠٤ ٧١٢ | مجموع الإيرادات التقديرية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من المصادر الطوعية لعام ١٩٩٥ |

الجدول ٢ - تقديرات الإيرادات والنفقات

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-----------------------------|--------------------|-----------------------------|-----------------------------|---|
| التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦ | الزيادة/ (النقصان) | التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٥ | التقديرات الأولية لعام ١٩٩٥ | البنود |
| ٢٤٦,٦ | ٣٢٩,٧ | ٥٨٤,١ | ٢٥٤,٤ | ألف - الأموال المتاحة في بداية السنة |
| | | | | باء - الإيرادات المقدرة |
| ٦٤٨,٥ ^(أ) | ١٠٥,٠ | ٧٢٨,٦ | ٦٢٣,٦ | التبرعات |
| ٢٣,٠ ^(ب) | ٢٢,٩ | ١٥٧,٩ | ١٣٥,٠ | الدعم من المؤسسات |
| ٢٥,٠ | ١٠,٠ | ٢٥,٠ | ١٥,٠ | إيرادات الفائدة المقدرة |
| ١٥,٠ | (٢٠,٠) | ١٥,٠ | ٣٥,٠ | الإيرادات المتنوعة المقدرة |
| | | | | الإعانة المالية المقدمة من الأمم المتحدة |
| ٢٢٠,٠ | - | ٢٢٠,٠ | ٢٢٠,٠ | الميزانية العادية |
| ٩٣١,٥ | ١١٧,٩ | ١ ١٤٦,٥ | ١ ٠٢٨,٦ | مجموع الإيرادات |
| ١ ١٧٨,١ | ٤٤٧,٦ | ١ ٤٨٤,٠ | ١ ٢٨٣,٠ | جيم - مجموع الأموال المقدرة المتاحة (ألف + باء) |
| ١ ٠٤٩,٧ | ٤٠٧,٠ | ١ ٤٨٤,٠ | ١ ٠٧٧,٠ | دال - النفقات المقدرة |
| ١٢٨,٤ | ٤٠,٦ | ٢٤٦,٦ | ٢٠٦,٠ | ها - رصيد الصندوق في نهاية السنة (جيم - دال) |

(أ) تعهدت الحكومات التالية بتقديم تبرعات في عام ١٩٩٦: إسبانيا، وأستراليا، وجمهورية كوريا، وسري لانكا، وسويسرا، وفرنسا، والنرويج، واليونان.

(ب) أعلنت المؤسسات التالية عن تقديم تبرعات في عام ١٩٩٦: مؤسسة فورد ومؤسسة مكارثر.

الجدول ٣ - تقديرات النفقات ١٩٩٦/١٩٩٥

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الجدول ٣ (تابع)

| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|-----------------------------|--------------------|-----------------------------|-----------------------------|--|
| التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦ | الزيادة/ (النقصان) | التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٥ | التقديرات الأولية لعام ١٩٩٥ | الاحتياجات من الموارد |
| | | | | ألف - التكاليف المباشرة للبرامج والتكاليف الإدارية |
| - | (٦,٥) | ٥,٥ | ١٢,٠ | المساعدة المؤقتة للاجتماعات |
| | ٧٧,٠ | ١٦٩,٩ | ٩٢,٩ | أتعاب الخبراء الاستشاريين وسفرهم |
| ٨٤,٨ | (٨,١) | ٤٩,٩ | ٥٨,٠ | أفرقة الخبراء المخصصة |
| ١٦,٦ | ١٨٨,٥ | ٧٣٩,٩ | ٥٥١,٤ | المرتبات وتكاليف الموظفين ذات الصلة |
| ١٠,٤ | ١٧٤,٦ | ٣٠٣,٩ | ١٢٩,٣ | عقود الخدمة الشخصية |
| - | (٤٠,٠) | ٧٣,١ | ١١٣,١ | برنامج الزمالات (مرتبات) |
| - | ١٨,٦ | ٤٩,٧ | ٣١,١ | سفر الموظفين في مهام رسمية |
| - | (٠,٧) | ٩,٨ | ١٠,٥ | سفر أصحاب الزمالات |
| - | (١٠,٠) | - | ١٠,٠ | الطباعة والتجليد الخارجيان |
| | (٢,٠) | ٢,٠ | ٤,٠ | استئجار غرفة الاجتماعات |
| | ٤,٠ | ٤,٠ | - | استئجار الأثاث والمعدات |
| | - | ٣,٢ | ٣,٢ | الضيافة |
| | | | | صيانة المكاتب |
| | (٠,١) | ٥,٤ | ٥,٥ | معدات التشغيل الآلي |
| | | | | الاشتراكات وأوامر الدفع الدائمة |
| | ٠,٩ | ٢,٤ | ١,٥ | اللوازم والمواد |
| | (٢,٠) | ٢,٠ | ٤,٠ | اقتناء معدات المكاتب |
| | (٦,٦) | ٣,١ | ٩,٧ | |
| | (٣٨٧,٦) | ١ ٤٢٣,٨ | ١ ٠٣٦,٢ | المجموع |

الجدول ٣ (تابع)

| ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
|--------------------------------|-----------------------|--------------------------------|--------------------------------|---|
| التقديرات الأولية لعام ١٩٩٦ | الزيادة/ (النقصان) | التقديرات المنقحة لعام ١٩٩٥ | التقديرات الأولية لعام ١٩٩٥ | الاحتياجات من الموارد |
| | | | | باء - تكاليف الدعم البرنامجي |
| ٣٩,٥ | ١٩,٤ | ٦٠,٢ | ٤٠,٨ | (٥ في المائة من مجموع ألف مطروحا منه الإعانة المقدمة من الأمم المتحدة) |
| ١٠٤٩,٧ | ٤٠٧,٠ | ١ ٤٨٤,٠ | ١ ٠٧٧,٠ | مجموع النفقات المقدرة (ألف + باء) |
| | | | | جيم - الاحتياطي النقدي التشغيلي |
| ١٢٤,٥ | ٦١,٠ | ١٨٩,٦ | ١٢٨,٦ | (١٥ في المائة من مجموع ألف + باء مطروحا منه الإعانة المقدمة من الأمم المتحدة) |
| ١ ١٧٤,٢ | ٤٦٨,٠ | ١ ٦٧٣,٦ | ١ ٢٠٥,٦ | مجموع ألف + باء + جيم |
